E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/2000/10/Add.2
7 July 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠
نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

الاتجاهات والأنشطة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
عمل اللجان الإقليمية في الأنشطة المعيارية والتنفيذية	٢ - ٨٤	٢
ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢ - ١٩	٢
باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٠ - ٣٩	٦
جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٠ - ٥٢	١١
دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٥٣ - ٧١	١٥
هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٧٢ - ٨٤	٢٠

* E/2000/100.

مقدمة

١ - تمثل اللجان الإقليمية، باعتبارها التعبير الإقليمي عن أنشطة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، طابعا إقليميا فريدا في الامتثال للرغبة الجماعية للدول الأعضاء فيها، مما يعبر في كثير من الأحيان عن الخاصية الإقليمية في الأنشطة التي تضطلع بها. وباعتبارها جزءا من الأمم المتحدة، تشكل اللجان أيضا قنوات يوجه التعاون الإقليمي من خلالها على الصعيد الإقليمي. وتعبر الأنشطة التي اضطلعت بها كل لجنة منها خلال الفترة المستعرضة عن هذه الخصائص.

أولا - عمل اللجان الإقليمية في الأنشطة المعيارية والتنفيذية

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢ - في مجال المعايير والمقاييس، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أعمالها المتعلقة بوضع صكوك معيارية لتعزيز التعاون الإقليمي وتيسير التكامل الاقتصادي وتشجيع تماثل السياسات. وفي ميدان البيئة، قام اجتماع وزاري عقد بموجب اتفاقية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود (غوتنبرغ، السويد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) باعتماد بروتوكول للاتفاقية هو البروتوكول المتعلق بالحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات وطبقة الأوزون الأرضية. ويمكن أن يعمل هذا البروتوكول، إذا نفذ تنفيذا تاما، على تخفيض الانبعاثات الكبريتية، وأكسيدات النيتروجين (NOs) والعناصر العضوية المتطايرة (VOCs)، في المنطقة بقدر كبير، وبالتالي تخفيض المستويات الشديدة الارتفاع للتحمض وإتخام المياه بالمغذيات فضلا عن آثارها السلبية على الصحة البشرية. ودخلت اتفاقية اللجنة المتعلقة بالآثار عبر الحدودية للحوادث الصناعية حيز النفاذ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتنطوي هذه الاتفاقية على تحسين التأهب للطوارئ والتدابير الوقائية فيما يتصل بالحوادث الصناعية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت لجنة السياسة البيئية، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، أن تضع مجموعة من الخيارات للصكوك القانونية للتقييم البيئي الاستراتيجي. وستقوم اللجنة، بالاشتراك مع هيئتي اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبول) والاتفاقية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرارات والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئة (اتفاقية آرهوس) بالبت في إمكانية القيام بأعمال أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة إقامة تعاون وثيق بين الاتفاقيات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز جوانب التآزر فيما بينها وتبادل الخبرات لما فيه مصلحة الجميع.

٣ - واعتمد المؤتمر الوزاري المعني بالصحة والبيئة (لندن، حزيران/يونيه ١٩٩٩) البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة لاتفاقية اللجنة المتعلقة بالمجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وستشترك اللجنة مع منظمة الصحة العالمية في خدمة الأعمال المتعلقة بالبروتوكول. واعتمد المؤتمر أيضا ميثاق النقل والبيئة والصحة، واضطلع بتقييم مشترك بين اللجنة والمنظمة لأثر الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال،

وسيتلو ذلك اتخاذ مقرر حول ما إذا كانت هناك ضرورة لوضع صك قانوني جديد من أجل سد الثغرات القائمة في التشريعات الحالية أم أنه ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الأنظمة الحالية.

٤ - وفي ميدان النقل، تم تعديل الاتفاقات التالية: الاتفاقات الأوروبية بشأن طرق المرور الدولية الرئيسية، وخطوط النقل المشترك الدولية الهامة والمنشآت المتصلة بها؛ واتفاق عام ١٩٥٨ بشأن صناعة المركبات؛ والاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية؛ والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع المشمول بنظام تصاريح الجمارك. وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، بدأ نفاذ الاتفاق الأوروبي المتعلق بالطرق المائية الداخلية الرئيسية. ونظرا لحوادث الطرق الخطيرة التي وقعت في نفقي مون بلان وتويرن، قررت لجنة النقل الداخلي، في دورتها الثانية والستين، إنشاء فريق خبراء متعدد التخصصات لشؤون السلامة في الأنفاق. ومن المهام المطلوب من الفريق القيام بها تقديم مقترحات بشأن التعديلات التي ينبغي إدخالها على الصكوك القانونية القائمة. وغير اسم الفرقة العاملة المعنية بصناعة السيارات، للتعبير عن تزايد أثرها العالمي، ليصبح المحفل العالمي لمواءمة أنظمة المركبات. وعلاوة على ذلك، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦٥/١٩٩٩، إعادة تشكيل لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة، وتحويلها إلى لجنة باسم لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

٥ - وفي ميدان الإحصاءات، اكتملت الآن الأعمال المتعلقة بتحديد معايير "نشر البيانات المشتقة على الإنترنت". وقد ووفق على هذه المعايير وسيجري نشرها الآن. والعمل جار في إصدار دليل يتضمن أساليب وقواعد لإعداد الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك بالتعاون مع المكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات أخرى. وانتهي من نشر معايير وأساليب وبيانات آخر جولة للبرنامج الأوروبي للمقارنات. ويتضمن الكتاب معلومات عن تعادل القوة الشرائية في بلدان اللجنة.

٦ - ويعكف مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومكتبه على مناقشة المسائل والمبادئ والتوصيات المتعلقة بإجراء البحوث ووضع نماذج البيانات والتحليل، وأعمال التنبؤ التي تتم في المعاهد الإحصائية الوطنية. والغرض من ذلك هو الخروج بمجموعة من القواعد لكي يعتمدها المؤتمر.

٧ - وفي مجال التجارة، وافق مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل في الآونة الأخيرة على تنقيح عدد من التوصيات المتعلقة بتيسير التجارة واعتمد توصية جديدة (رقم ٣١) بشأن اتفاق التجارة الإلكترونية تقترح نموذجا لنهج تعاقدي لعمليات التجارة الإلكترونية يوفر إطارا من الأحكام الأساسية ينبغي الموافقة عليه من جانب الكيانات التجارية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠ وسعت مذكرة التفاهم بين اللجنة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لتشمل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وبدأ مركز التيسير مبادرة (ebXML) بالتعاون مع منظمة النهوض بمعايير تشكيل البيانات لتهيئة الأساس التقني الذي يقوم عليه توحيد التنفيذ العالمي للغة XML لما فيه فائدة المؤسسات بجميع أحجامها.

٨ - ووفق على عدد من معايير النوعية التجارية للمنتجات الزراعية (الفواكه والخضراوات الطازجة، والفواكه الجافة والمجففة، واللحوم)، يجري استعمالها في مخطط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتطبيق المعايير الدولية للفواكه والخضراوات.

٩ - وفي ميدان سياسة التجانس والتوحيد التقني، اكتمل وضع مشروع اتفاق دولي بشأن المسائل المتعلقة بالتجانس التقني ويجري العمل الآن بشأن البروتوكولات الاختيارية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق من الأخصائيين لدراسة الكيفية التي يمكن بها للأنظمة التقنية الاستفادة من المعايير الدولية بدرجة أكبر. وقد عرض هذان المشروعان أيضا، كمجالين للتعاون المشترك، على لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة.

١٠ - وفي ميدان الطاقة، يتزايد على النطاق العالمي تنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للاحتياطيات/الموارد من أنواع الوقود الصلب والسلع المعدنية. واعتمد بعض البلدان هذا التصنيف بالفعل كمعيار وطني في حين يقوم بعضها الآخر بتطبيقه على أساس تجريبي. ولمساعدة البلدان على تنفيذ التصنيف، نظم عدد من الحلقات الدراسية، كان أقربها الحلقة التي عقدت في بورتو أليجري في البرازيل. وفي مجال الفحم، اكتملت الأعمال المتعلقة بالتنظيم الدولي لاستعمال الفحم من الرتبتين المتوسطة والدنيا.

١١ - وفي ميدان التحليل، نشرت عدة دراسات بالإضافة إلى المنشورات المتكررة للجنة. وبوجه خاص، أكملت اللجنة المعنية بالأخشاب تقييم موارد الغابات المعتدلة والشمالية لعام ٢٠٠٠، وهو يتضمن طائفة واسعة من المعلومات عن الغابات، بما في ذلك بيانات كمية لمؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في المنطقة. ونشرت أيضا دراسة عن "تخزين الغاز في جوف الأرض في أوروبا وآسيا الوسطى". ويقدم التقرير، الذي يتكون من ٣٠٠ صفحة، استعراضا للتكنولوجيات الجديدة وتلك الآخذة في الظهور - على شكل لمحة عامة، بالنسبة لكل بلد، عن المشاريع القائمة والمزمعة في هذا المجال، مع تقديم معلومات عن المسائل التنظيمية والاستثمار وتكاليف التشغيل وتطورات سوق الغاز في المستقبل.

١٢ - ويجري الشروع في عدد من الأنشطة الجديدة داخل إطار تعديلات البرنامج. وفي مجال التجارة، بدأ برنامج باسم برنامج تنمية المشاريع التجارية في عام ١٩٩٩. وهذا البرنامج، الذي يرمي إلى إدماج البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد الأوروبي والعالمي، يركز على أفضل الممارسات الحالية في مجال تنمية المشاريع التجارية وإعادة تشكيل بنية الأعمال الحرة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣ - وفي مجال الطاقة، قام مركز الغاز، استجابة للتغيرات الأساسية والعميقة التي تقع في أسواق الغاز الطبيعي في منطقة اللجنة، بإعادة توجيه برنامج عمله من أجل زيادة إبراز المسائل المتعلقة بالسياسات الناجمة عن انفتاح أسواق الغاز وتخفيف قيودها. وبالإضافة إلى الولاية الأصلية للمركز المتعلقة بتشجيع اتباع سياسات وممارسات ومبادئ ذات وجهة سوقية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد تحول

المركز إلى جهة لتنسيق مناقشة المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه صناعات الغاز في منطقة اللجنة ودولها الأعضاء، وللتوصل إلى تفاهمات ونهج مشتركة بشأن هذه المسائل.

١٤ - وتعكف لجنة المستوطنات البشرية على التحضير لعقد اجتماع وزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ سيقوم باعتماد استراتيجية للأعمال المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وسيتيح هذا المؤتمر الوزاري الفرصة أيضا لاستعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل[٢] كمساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

١٥ - وأخيرا، دارت الحلقة الدراسية الربيعية السنوية لعام ٢٠٠٠، التي عقدت قبل الدورة السنوية للجنة، حول موضوع "من نظام التخطيط إلى نظام السوق: العملية الانتقالية بعد ١٠ سنوات". وتركزت الحلقة على التغير الهيكلي وسياسات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية منذ عام ١٩٨٩، كما تركزت على الآثار الاجتماعية المترتبة على العملية الانتقالية. وستنشر الورقات التي عرضت على الحلقة في العدد الثاني من "الدراسة الاستقصائية" لعام ٢٠٠٠. ولدى افتتاح دورة اللجنة نفسها، يوم ٣ أيار/مايو، نظمت مناقشة مبوبة حول موضوع "التجدد الاقتصادي في جنوب شرقي أوروبا" شمل المسائل التالية: الحاجة إلى اتباع نهج جديد في العملية الانتقالية، نوع المساعدات المالية والتقنية المطلوبة تدعيما لهذه العملية، ودور التعاون الإقليمي في هذا الشأن.

١٦ - واستمر أثناء عام ١٩٩٩ الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية تلبية لاحتياجات بلدان أو مجموعات من البلدان في مجالات محددة تتمتع فيها اللجنة بدراية فنية مشهود لها. ويصدر برنامج استعراض الأداء البيئي تقييمات لفرادى البلدان الأعضاء في اللجنة التي تمر بمرحلة انتقالية كما يصدر لها توصيات بشأن السياسات. وتم الانتهاء في عام ١٩٩٩ من التقريرين المتعلقين بكرواتيا وأوكرانيا ومن نشرهما. والاستعراضات الخاصة بأرمينيا وقيرغيزستان وكازاخستان قيد الإعداد حاليا شأنها في ذلك شأن تقارير المتابعة المتعلقة باستعراضات سلوفينيا وجمهورية مولدوفا وبلغاريا. وفي ميدان النقل، تواصل مشروع الطريق الرئيسي بين الشمال والجنوب عبر أوروبا ومشروع السكك الحديدية عبر أوروبا كمنفذين رئيسيين للأنشطة التنفيذية على الصعيد دون الإقليمي.

١٧ - وفي ميدان الإحصاءات، تواصلت أنشطة التعاون التقني المضطلع بها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتقدم المشاريع التي تقوم اللجنة بدور الوكالة المنفذة فيما يتعلق بها المساعدة في التحضير للتعدادات السكانية وغير ذلك من الأنشطة الإحصائية في ميدان الحد من الفقر والمستوطنات البشرية.

١٨ - وفي ميدان الطاقة المستدامة، وافقت مؤسسة الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على تقديم مبلغ مليونين من دولارات الولايات المتحدة على سبيل المنحة والتمويل المشترك لمبادرة تنمية مشاريع الاستثمار في مجال تحقيق كفاءة استخدام الطاقة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ. ويرمي

هذا المشروع، الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات، إلى مساعدة بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة على تعزيز كفاءة استخدامها للطاقة، وتخفيف قيود إمدادات الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والوفاء بالالتزامات التعاهدية البيئية الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول) وفي إطار اللجنة. والغرض النهائي من المشروع هو تشجيع شيوع بيئة استثمارية قائمة بنفسها لإقامة مشاريع فعالة التكاليف لتحقيق كفاءة استعمال الطاقة. وتحت رعاية مشروع تحقيق كفاءة استعمال الطاقة في عام ٢٠٠٠ وبرنامج اللجنة الأوروبية المتعلق بالإجراءات المحددة لتحقيق الكفاءة الشديدة في استعمال الطاقة، تم الانتهاء من انجاز المرحلة الثانية من مشروع تسخير أحدث ما وصلت إليه معايير وأسواق وتكنولوجيا أجهزة تبريد المنازل وسائر الأجهزة المنزلية الرئيسية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من أجل تحسين كفاءة استعمال الطاقة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويجري النظر في تنفيذ مرحلة ثالثة من هذا المشروع.

١٩ - واضطلع أيضا بعدد كبير من الأنشطة التنفيذية في إطار برنامجين دون إقليميين، هما مبادرة التعاون فيما بين بلدان جنوب شرقي أوروبا والبرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى (انظر E/2000/10، الفرع ثالثا - باء).

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٠ - استجابة لقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمحيط الهادئ ٢/٥٥، المعنون "رصد ومراقبة الحالة الاقتصادية والمالية في منطقة اللجنة"،[٣] اضطلع بدراسة حول الآليات الإقليمية التي يمكن العمل بها من أجل تبادل المعلومات ونظم الإنذار المبكر فيما يتصل بالحالة المالية والاقتصادية في بلدان المنطقة. ونشرت الدراسة والتوصيات بشأن الإجراءات التي تتخذ في المستقبل من أجل تفادي الأزمات وتقليل ضعف بلدان المنطقة أمام الاضطرابات الاقتصادية والمالية، وذلك بوصفها الجزء الثاني من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٠".

٢١ - وعقدت اجتماعات لأفرقة خبراء بشأن تيسير التجارة والاستثمار في منطقة المحيط الهادئ باستعمال تكنولوجيا المعلومات؛ والمسائل المتصلة بالسلع الأساسية؛ وإقامة شبكات معلومات عن التبادل التجاري والاستثمار على الصعيد الإقليمي. وواصلت الأمانة تقديم الدعم الفني لاتفاق بانكوك، وبرنامج التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش وسري لانكا وميانمار والهند، ومشروع منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية.

٢٢ - وعقدت أثناء الفترة المستعرضة اجتماعات لأفرقة خبراء بشأن مؤشرات العلم والتكنولوجيا، وتعزيز الاستفادة من جوانب التكامل فيما بين الصناعات، والتعاون الثلاثي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٣ - وواصلت اللجنة مساهمتها في تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في ميدان التنمية الاجتماعية ودور المرأة في التنمية وتنمية الموارد البشرية. وأولي اهتمام خاص لتقديم المساعدة لحكومات البلدان في تنفيذها لبرامج دعما لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الإقليمي للتنمية الاجتماعية؛ ومنهاج عمل بيجين؛[٤] وخطة عمل جاكارتا للنهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ (انظر E/CN.6/1995/5/Add.1). وقدمت المساعدة للبلدان الأعضاء في اللجنة والبلدان المنتسبة إليها من أجل تحسين رفاه ونوعية معيشة الفقراء وغيرهم من الفئات الاجتماعية المحرومة والضعيفة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والمسنون والمعوقون، عن طريق تقارير ومبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات وعقد اجتماعات حكومية دولية لتشجيع التعاون وإبرام الاتفاقات فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية، ووضع نهج لتنفيذ السياسات ومقاييس مرجعية إقليمية ورصدها. وأصدر تقرير عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة (A/CONF.166/PC/20/Add.13، المرفق الثاني) لتوفير الإرشاد لاجتماع كبار المسؤولين المعني ببرنامج العمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية (بانكوك، ١ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) فيما يجريه من مداولات. وقام الاجتماع، على أساس مشروع أعدته الأمانة، باعتماد منظور إقليمي وتوصيات للاستعراض العالمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وبالمثل، أصدر تقرير للأمانة بعنوان "شبكات الأمان الاجتماعية في منطقة اللجنة: التقدم المحرز والمشاكل" كورقة حول مسألة أساسية قدمت إلى الدورة الثانية للجنة المعنية بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية والحضرية (بانكوك، ١ - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). واشتركت اللجنة في وضع خطة العمل الإقليمية للتخفيف من تأنيث الفقر، التي سلمت بأن حقوق النساء الفقيرات هي من حقوق الإنسان، وذلك في حلقة دراسية إقليمية عقدت في داكا في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٤ - وكجزء من الجهود المبذولة لتلبية دعوة منهاج عمل بيجين إلى تعزيز تفهم طبيعة عمل المرأة وإجراء قياس دقيق لمساهمتها في الاقتصاد، بدأت اللجنة تنفيذ عنصر من هذا المشروع يتعلق بإدخال العمل بأجر والعمل بدون أجر في السياسات الوطنية. وفي إطار هذه المبادرة، عقدت في أحمد أباد (الهند) في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة دراسية بشأن الدراسات الاستقصائية لقياس الاستفادة من الوقت.

٢٥ - وفي ميدان البيئة والتنمية المستدامة، عقد في دلهي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، المؤتمر الوزاري الثاني لتسخير التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة. واعترف المؤتمر بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأول في بيجين في عام ١٩٩٤، وامتدح الدور الحفاز الذي تضطلع به اللجنة هي وبرنامجها الإقليمي لتسخير التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في تحقيق تلك الإنجازات. واعتمد المؤتمر إعلان دلهي لتسخير التطبيقات الفضائية في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحسين نوعية المعيشة في الألفية الجديدة، الذي بدأت به المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية.

٢٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقد اجتماع تحت عنوان "المشاورات الإقليمية بشأن المنظورات الآسيوية لتقييم الطاقة في العالم" بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة

للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الطاقة العالمي. واستعرض الاجتماع "تقرير عن تقييم الطاقة في العالم" الذي سيشكل مساهمة رئيسية في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة.

٢٧ - ويجري القيام منذ عام ١٩٩٨ بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٠، الذي سيعقد في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٠. وسيكلل هذا المؤتمر التعاون الذي قام لعدة سنوات بين هيئات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسات مالية متعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الآسيوي، وحكومة اليابان المستضيفة للمؤتمر وعدد آخر من أصحاب المصلحة. وسيضم المؤتمر الأشخاص رفيعي المستوى الذين يصنعون قرارات التنمية لاستعراض ما تحقق من إنجازات في الماضي ومناقشة آفاق المستقبل والتدابير اللازمة لتشجيع التنمية السليمة والمستدامة بيئيا في القرن الحادي والعشرين.

٢٨ - واستنادا إلى الإنجازات التي حققها اجتماع رؤساء شعب النقل في جميع اللجان الإقليمية (القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، شرعت اللجنة في تطوير التآزر مع سائر اللجان الإقليمية، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للنظر تحديدا في إنشاء طرق برية وطرق مختلطة برية/بحرية تربط بين البلدان الأعضاء في كل لجنة.

٢٩ - وبالتوازي مع ذلك، تبذل اللجنة الجهود من أجل زيادة إحساس البلدان الأعضاء بالانتماء للأنشطة ذات الصلة من خلال تنظيم اجتماعات لراسمي السياسات، يشارك فيها كبار مديري السكك الحديدية في المنطقة فضلا عن رؤساء هيئات إدارة الطرق العامة السريعة. وسيكون من شأن ذلك أن يمكن الأمانة أيضا من وضع خطط عمل تعبر عن الاحتياجات الفعلية للبلدان الأعضاء في اللجنة.

٣٠ - وعقدت الدورة الحادية عشرة للفريق العامل المعني بالخبراء الإحصائيين في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. واستعرضت الدورة المسائل الإحصائية الفنية ونظرت في المسائل المتصلة بالتنمية الإحصائية في المنطقة، بما فيها المسائل المتعلقة بمؤشرات التنمية، والإحصاءات المتعلقة بالجنسين، وقياس الفقر.

٣١ - وتدأب اللجنة على بذل الجهود من أجل تشجيع تقاسم الخبرات بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تشجيعا لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المنصف. واستفادت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من الخدمات الاستشارية التي أتيحت لتلك البلدان ومن المشاركة في مختلف الأنشطة التي انصبت على الاحتياجات والشواغل التي تنفرد بها. وبالتعاون مع مركز الحوار حول السياسات، عقدت حلقة دراسية في داكا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن إمكانات إنشاء مناطق نمو تضم بنغلاديش وبوتان وميانمار ونيبال والهند لإدماج اقتصادات تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

٣٢ - وشملت الأنشطة في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي ما يلي: عقد اجتماعات والاضطلاع بأنشطة تدريب جماعي حول مستقبل برنامج العمل المقبل بشأن التجارة لمنظمة التجارة العالمية (بانكوك، ٢٣ - ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩)؛ وعقد ندوة بشأن التنمية الشاملة لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في إطار منتدى التنمية الشاملة لمنطقة الهند الصينية (بانكوك، ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩)؛ وإدماج الهند الصينية في البيئة التجارية العالمية (هو تشي منه، ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛ والتعاون الأقاليمي في ميدان التجارة والاستثمار بين آسيا وأمريكا اللاتينية (بانكوك، ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ وقطاع التجارة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية (بانكوك، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والمعرض التجاري الدولي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٩ (سيول، ١٣ - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، فضلا عن جولات دراسية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وواصل مشروع ميداني يتعلق بتقديم المساعدة الاستشارية للصناعات لتنشيط الصادرات متابعة هدفه الرئيسي الخاص بتقديم المساعدة على مستوى المؤسسة، فضلا عن بناء قدرات المنظمات الوسيطة في البلدان المستهدفة. وقدمت خدمات استشارية بشأن إنشاء نظام للتصديق والنظام ٩٠٠٠ لإصدار الشهادات التابع للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ ووضع السياسات الصناعة وتنفيذها؛ وتشجيع تدفقات رأس المال الخاص لتحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية على المنافسة.

٣٣ - وشملت الأنشطة التنفيذية في ميدان التنمية الاجتماعية ما يلي بصفة رئيسية: (أ) مشاريع للبيان العملي؛ (ب) حلقات دراسية وحلقات عمل انطوت على تدريب جماعي وتبادل المعلومات والخبرات؛ (ج) تقديم خدمات استشارية القصد منها تعزيز القدرات الوطنية. وفي جملة أمور، واصلت اللجنة أعمالها المتعلقة بإنشاء نظم معلومات وطنية لإدارة التنمية الاجتماعية كأداة لسياسة وإدارة رصد التقدم المحرز في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وفقا للولايات العالمية والإقليمية. وبعد أن أكملت اللجنة تجربة إطار أولي لنظام من تلك النظم في ثلاثة بلدان، ستقوم اللجنة بعقد حلقة دراسية إقليمية لزيادة صقل الإطار المذكور ووضع نموذج أولي لنشره وتكييفه واستعماله في البلدان النامية في جميع أنحاء المنطقة. وبالمثل، وضعت المبادئ التوجيهية لتنفيذ خطة عمل ماكاو بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ وذلك في ندوة التخطيط لأهداف سهلة المنال للمجتمعات من أجل جميع الأعمار، التي عقدتها اللجنة في ماكاو، الصين، في الفترة ٢٦ - ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ونقحت الأهداف الـ ٣٧ الواجبة التنفيذ في كل المجالات الاثني عشر لبرنامج عمل عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ وتم تعزيزها في الندوة بشأن الوفاء بالأهداف المحددة لعقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ وتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المصابين بالعجز في منطقة اللجنة، بانكوك، ٢٢ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وتمشيا مع الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة المملوكة لنساء، يسرت اللجنة لعشر سيدات أعمال المشاركة في معرض سيول التجاري الدولي في الفترة م ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الأمر الذي أتاح فرصة فريدة لمجموعة مختارة من سيدات الأعمال لعرض منتجاتهن، واكتساب المعرفة بأساليب تسويق المنتجات في البيئات الدولية، وإقامة صلات وثيقة مع بعضهن البعض.

٣٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع المشترك بين اللجنة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر عن طريق توليد فرص العمالة في الريف بفعل نشاط السوق، أجريت تجارب ميدانية لمنهجية تكرار الحالات الموفقة لتشجيع العمالة الريفية وذلك على مدى فترة سنتين على مستوى القرية في بوتان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والفلبين وفييت نام ومنغوليا ونيبال. ورئي أن المشروع حقق النجاح في زيادة دخل الفقراء الذين استهدفهم واعتبر أن منهجية تكرار الحالات الموفقة تمثل أداة فعالة التكاليف لتشجيع العمالة الريفية. وسيتم في أواسط عام ٢٠٠٠ إصدار دليل التخفيف من حدة الفقر عن طريق تكرار الحالات الموفقة.

٣٥ - ويواصل برنامج شمال شرق آسيا دون الإقليمي للتعاون البيئي السير قدما، وانعقد الاجتماعان الخامس والسادس لكبار المسؤولين بشأن التعاون البيئي في شمال شرق آسيا في كوبي، اليابان (١٩٩٩) وسيول (٢٠٠٠) على الترتيب. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت سلسلة من اجتماعات الخبراء وحلقات العمل بشأن المجالات ذات الأولوية التي حددتها البلدان، مثل اجتماع فريق الخبراء المعني برصد الانبعاثات وتقديرها، الذي انعقد في نييغاتا، اليابان، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٣٦ - وفي مجال تطبيقات التكنولوجيا الفضائية، تم الاضطلاع بعدد كبير من أنشطة بناء القدرات، شملت الزمالات والمشاريع النموذجية والحلقات الدراسية والدراسات حول المسائل التي تحظى باهتمام مشترك على الصعيد الإقليمي، وخطوات لمواءمة مختلف المبادرات الإقليمية القائمة. وستستهدف المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي لتسخير التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة تعزيز الشبكة الإقليمية الثلاثية المستويات للتطبيقات الفضائية، التي تضم اللجنة الاستشارية الحكومية الدولية، وأربعة أفرقة عاملة إقليمية، وهيئة الإعلام الإقليمية وشبكة التعليم والتدريب، باجتذاب مزيد من المشاركة من جانب القطاع الخاص ومعاهد البحث والأوساط الأكاديمية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

٣٧ - ودأبت اللجنة، في إطار مشروع تطوير الهياكل الأساسية للنقل البري في آسيا، على الاضطلاع بأنشطة تتصل بإقامة الطريق الآسيوي الرئيسي وخطوط السكك الحديدية العابرة لقارة آسيا التي تقترب الآن من الاكتمال. وقد انتقل الاهتمام الآن إلى إدخال الطرق مرحلة التشغيل. وفي هذا الصدد، انعقد اجتماعان لفريقي خبراء بشأن السياسات لتناول إدخال الممر الجنوبي لخطوط السكك الحديدية العابرة لقارة آسيا مرحلة التشغيل (داكا، أيار/مايو ١٩٩٩) والممر الشمالي لخطوط السكك الحديدية العابرة لقارة آسيا (بانكوك، شباط/فبراير ٢٠٠٠). وشاركت كل البلدان المعنية بنشاط في الاجتماعين ويجري إنشاء أفرقة عاملة لتحديد الأنشطة المقبلة وتنسيقها ورصدها.

٣٨ - ويجري الآن بذل الجهود، بالتعاون مع الوكالات المعنية، لتنفيذ خطة عمل التنمية المستدامة للسياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي بدأتها اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، يستمر بذل الجهود لتشجيع التعاون الإقليمي في تقديم التعليم والتدريب في مجال السياحة من خلال شبكة معاهد التعليم والتدريب في مجال السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أنشأتها اللجنة في عام ١٩٩٧.

وعقدت الحلقة الدراسية المشتركة بين اللجنة والمنظمة العالمية للسياحة حول التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الألفية الجديدة (ماكاو، الصين، أيار/مايو ١٩٩٩)، التي انتهت إلى اعتماد إعلان ماكاو المتعلق بتنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣٩ - وفي ميدان الإحصاءات، وسعت اللجنة نطاق تعاونها مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية التي حددتها لجنة الإحصاءات. وعقدت حلقة دراسية حول إحصاءات الفقر في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٩، استعرضت التطورات الأخيرة في مجال قياس الفقر وحددت الاحتياجات الوطنية من البيانات. وتعاونت اللجنة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم حلقة عمل تدريبية حول التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في بانكوك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وفي ميدان الإحصاءات الاقتصادية، عقدت حلقة عمل افتتاحية حول إعادة تحديد أسس سلسلة الحسابات القومية وربطها، في بانكوك في آذار/مارس ٢٠٠٠، بالاشتراك مع مصرف التنمية الآسيوي.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٠ - أولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اهتماما خاصا أثناء الفترة المستعرضة لإعداد دراسات مشتركة بين الشعب وقائمة على تخصصات متعددة تعبر عن النهج الشامل الذي تتبعه الأمانة في دراسة الخيارات والعوامل التي تتحكم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة. والوثيقة المعنونة "الإنصاف والتنمية والمواطنة"، التي عرضت في الدورة الثامنة والعشرين للجنة (مدينة مكسيكو، ٣ - ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) تطرح اقتراحا يدعو إلى مواجهة تحدي تحقيق الإنصاف في المنطقة وتقدم تقديرا شاملا لتركة التسعينيات بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وتخلص إلى أنه يلزم اتباع نهج أكثر شمولا لتحقيق الإنصاف. وتثير الوثيقة مسألة ضرورة السعي إلى إيجاد نقاط أوثق للتكامل بين الإنصاف والقدرة على المنافسة والمواطنة، اقتداء بقطاع التعليم الذي يمارس العمل على أساس هذه الأبعاد الثلاثة. وتناقش الوثيقة المبادئ التي ينبغي أن توجه السياسات الاجتماعية، في ضوء الإصلاحات التي تتحقق في ميدان الصحة والضمان الاجتماعي في المنطقة. كما تحلل الشروط الاقتصادية لهذا، وهي: وجود اقتصاد كلي أكثر استقرارا، وإعادة تشكيل قطاع الإنتاج على نحو أكثر دينامية وشمولا، والحد من العيوب التنظيمية التي تشوب الخدمات العامة وتعزيز فرص التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بكل مجال من هذه المجالات، يجري استكمال كل تقدير من التقديرات الإقليمية، وتقترح تدابير في مجال السياسة لتحديد وإبراز أفضل الممارسات والمناقشات الوطنية.

٤١ - واستكمالا للورقة المذكورة أعلاه، أعدت وثيقة أخرى مشتركة بين الشعب ترمي إلى عمل تقدير شامل للعقد. وتقدم هذه الورقة تحليلا للسياق العالمي والإقليمي للعقد وللصلات القائمة بين مسارات الحركة خارجيا وداخليا: انفتاح سياسة التجارة الخارجية والتبادل التجاري وما طرأ عليها من تغيرات، والاتجاه نحو

التخصص، والقدرة على المنافسة، والجهود المبذولة في سبيل التكامل التجاري، وعدم الاستقرار المالي خارجيا وإدارته، وتطور الاستثمار المباشر الأجنبي، وهجرة اليد العاملة على الصعيد الدولي.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك واصلت اللجنة رصدها لسياسات الاقتصاد الكلي الإقليمية والوطنية بغية تقديم صورة تحليلية لحالة اقتصادات المنطقة وتقدير للاتجاهات الإقليمية الرئيسية وتحديد لتحديات المستقبل. وللسنة الثانية على التوالي واصلت اللجنة استعراضها للأزمة المالية الدولية التي استمرت في السيطرة على الاتجاهات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معرضة سياسات الاقتصاد الكلي لاختبارات قاسية.

٤٣ - وفي هذا السياق، التمس المنشوران السنويان "دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" و "لمحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" تقديم صورة آنية وتحليلية لحالة اقتصاد المنطقة. وعمل هذان المنشوران على إذكاء أوار مناقشة إقليمية كانت تشتعل طوال فترة السنتين حول السياسة الفضلى للنقد وأسعار الصرف، والطرائق التي يمكن أن ينفتح بها حساب رأس المال. كما واصلت اللجنة جهودها لتوسيع نطاق تغطية المؤشرات القصيرة الأجل وتزويد مستعمليها بآخر المعلومات بشأنها، وذلك بتقديم موعد إصدار منشور "دراسة الحالة الاقتصادية" وإرفاق ملحق إحصائي به في شكل قرص إلكتروني كبير السعة، وباستعمال الوسائل الإلكترونية لنشر النتائج الرئيسية للتحليل القصير الأجل على الإنترنت.

٤٤ - وتوسعت اللجنة في دراسة العوامل التي تتحكم في التنمية في تحليلها للصلات القائمة بين النتائج التي تظهر للعيان في المنطقة من حيث النمو والإنصاف، من ناحية، وسياسات الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في بلدان المنطقة والساحة الدولية، من ناحية أخرى. كما واصلت تقديم الدعم لبلدان المنطقة في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع اجتماعية، واستكمال التشخيص الاجتماعي لبلدان المنطقة وأعدت تقديرات منهجية لآثار سياسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الرفاه والإنصاف الاجتماعي.

٤٥ - ونشرت طبعة عام ١٩٩٩ من التقرير عن "الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" وأنشئ مركز معلومات عن الاستثمار المباشر الأجنبي لغرض جميع وتجهيز المعلومات الإحصائية والقانونية التي تصدرها الوكالات الدولية والهيئات الوطنية المختصة، بالإضافة إلى مصادر ثانوية مثل الصحف المتخصصة ورابطات الأعمال التجارية والمعاهد الأكاديمية، والمعلومات الناتجة من ما يجرى من بحوث.

٤٦ - وواصلت اللجنة، متوخية دائما غرض التوزيع الأمثل لإصداراتها، إيلاء اهتمام خاص لتطوير نظم حاسوبية تتيح للمستعملين الوصول دون دعم من جهات خارجية إلى قواعد البيانات الإحصائية السنوية والقصيرة الأجل للجنة وإلى الوثائق التقنية. وفي هذا الصدد أدخل نظام لاسترجاع وتحليل البيانات المتاحة

من مصرف بيانات التجارة الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومصرف بيانات موازين المدفوعات، وقاعدة البيانات القصيرة الأجل للمؤشرات. ومن الأمثلة على التقدم الضخم المحرز في مجال تطوير البرمجيات إصدار قرص إلكتروني يحتوي على برنامج باسم "TradeCAN"، وهو ترقية وتعديل للبرنامج الحاسوبي المتعلق بقدرة البلدان على المنافسة الدولية المعروف باسم "CANplus" لنظام التشغيل ويندوز. وبرنامج "TradeCAN" نتاج لمشروع تعاوني بين اللجنة والبنك الدولي، أتاح إضافة سوقين جديدتين للاستيراد، هما أفريقيا وآسيا النامية، إلى الأسواق التي يتضمنها بالفعل برنامج "CANplus" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان).

٤٧ - ومن المجالات الأخرى التي واصلت فيها اللجنة نشاطها مجال تقديم الدعم للدول الأعضاء في تحليل ما تصادفه من مشاكل نظرية وعملية في سياق تقدم خطى المنطقة في الوفاء بالتزامات التكامل. وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، حافظت اللجنة على المستوى المرتفع من الأنشطة التي تقوم بها في مجال تقديم الدعم لمختلف الترتيبات المؤسسية المنشأة لتنفيذ عملية مؤتمر قمة الأمريكتين. وفي مجال الكوارث الطبيعية، فبالإضافة إلى أنشطة تقدير الضرر، بدأ العمل بشأن تصميم منهجية للنهوض بالتخفيف من حدة الكوارث وزيادة الوعي بالحد من المخاطر والتأهب لها في جميع أنحاء المنطقة.

٤٨ - وفي مجال التدريب، قدم معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ١١ دورة دراسية دولية و ٤ دورات دون إقليمية و ٣ دورات وطنية، شارك فيها نحو ٥٠٠ من المهنيين من مختلف بلدان المنطقة. وقدم المعهد أيضا أول دورة تعليمية دولية من بعد، اعتمادا على الإنترنت، حول موضوع "الإدارة المحلية للنفايات المنزلية الصلبة وأثرها البيئي". وبالإضافة إلى ذلك، قدمت شعبة السكان باللجنة (التي كانت تعرف في السابق باسم المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) الدورة الدراسية المكثفة الثانية والعشرين حول التحليل الديمغرافي من أجل التنمية، التي شارك فيها ١٠ من المهنيين من المنطقة ومن بعض البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة التدريبية المباشرة وعنصر التدريب الذي تشمله معظم أنشطة المساعدة التقنية، تعاونت اللجنة مع عدة جامعات ومراكز للتعليم العالي الموجودة في المنطقة وفي أوروبا.

٤٩ - وفي الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ اضطلعت اللجنة بطائفة من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وبوجه عام، اتصلت هذه الأنشطة بمجالين من المجالات ذات الأولوية، هما: (أ) دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة من خلال مشاريع تساهم في القضاء على الفقر، ومشاريع تتصل بالبيئة، والإنتاج والعمالة، وإدارة الاستثمار والاقتصاد الكلي (ب) ووضع السياسات وتنسيقها، وتعزيز إدارة مشاريع التعاون التقني وتقديم الدعم للأنشطة الإعلامية، من أجل زيادة تماشي التعاون التقني مع أنشطة وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٠ - وفي إطار الأولويات التنفيذية، الذي يتفق اتفاقا تاما مع الدور الذي أسندته البلدان الأعضاء إلى اللجنة، تقوم اللجنة بتنفيذ عدد من المشاريع التي تشمل أهدافها تبادل الخبرات والنتائج العملية التي تستمدها البلدان من المجالات ذات الصلة من قبيل المجالات المذكورة أعلاه. ومن الزاوية التنفيذية، تشمل هذه الأنشطة ما يلي: تقوية المؤسسات الوطنية في القطاع المقابل؛ والمساعدة في إقامة شبكات للتعاون ودعم تشغيلها حيثما أمكن؛ وتعزيز نظم المعلومات لجعلها أقدر على التجاوب مع العرض والطلب في مجال التعاون التقني فيما بين بلدان المنطقة؛ وعقد حلقات دراسية واجتماعات تقنية لتيسير تبادل الخبرات؛ وإعداد دراسات وتقارير تنصب خصيصا على تحديد إمكانات التعاون؛ وتسهيل الحصول على الخدمات المتصلة بالمشاريع من الخبراء ومن المستشارين المحليين. وأصبح موقع اللجنة على الإنترنت الأداة الرئيسية للحصول على المعلومات، وهو يحقق مكاسب كبيرة من حيث اتساع نطاق التغطية وآنية المعلومات المتعلقة بمشاريع التعاون التقني الجاري تنفيذها.

٥١ - ويجري تنفيذ قسم كبير من المشروع على الصعيد القطري بالتعاون الوثيق مع الوكالات الوطنية المختصة و/أو غيرها من الكيانات، مع اشتراك خبراء ومستشارين محليين. ومشاركة اللجنة في مثل هذه المشاريع تأتي إما بمبادرة من البلدان نفسها، أو من خلال مشاريع تقوم فيها وكالة مانحة تمارس النشاط على المستوى القطري بضم اللجنة إليها كوكالة منفذة. وفي إطار الفئة الأولى، تقوم اللجنة حاليا بتنفيذ نحو ٦٠ من هذه المشاريع. وفيما يتعلق بالفئة الثانية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك الرئيسي في مجال مشاركة اللجنة كوكالة منفذة، وتقوم اللجنة حاليا بتنفيذ ٢٣ مشروعا وطنيا في منطقة اللجنة بدعم من البرنامج الإنمائي. وهناك ١٤ مشروعا وطنيا تعمل فيها وكالات أخرى للأمم المتحدة من الوكالات التي تشارك في مثل هذا الترتيب. ولا تشمل هذه الأرقام الكلية الأنشطة الوطنية التي تضطلع بها اللجنة في إطار مشاريع إقليمية أو كجزء من عملها المعتاد الذي تقوم به فيما يتعلق بعدد من البرامج الفرعية لبرنامج عملها.

٥٢ - ومن مجالات أنشطة اللجنة مجال ازداد بروزا في الآونة الأخيرة هو التصدي لآثار الكوارث الطبيعية الذي حشدت له اللجنة مجموعة من الدراية الفنية فيما يتعلق بإجراءات وأدوات تقدير الضرر وتحديد مشاريع البناء ذات الأولوية. وتقوم اللجنة، بالتعاون مع فريق متعدد التخصصات مشترك بين الوكالات بتقديم تقرير تفصيلي، بناء على طلب البلدان الأعضاء المتضررة، عن الأضرار اللاحقة بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ليكون بمثابة محفظة من مشاريع البناء تقدم لأوساط المانحين المحتملين. وفي الماضي القريب، شاركت اللجنة في أنشطة التقدير المتعلقة بالكوارث الطبيعية التالية: الإعصار ميتش والإعصار جورج والزلازل التي وقعت في أرمينيا وكولومبيا. وتزاول اللجنة العمل الآن في مجال تقدير الضرر الناجم عن الانهيالات الساحلية التي حدثت في فنزويلا.

دال - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٣ - واصلت اللجنة القيام بدور حفاز في تنمية بلدان المنطقة، من خلال مزيج من الأنشطة التحليلية والتنفيذية، بما في ذلك تقديم خدمات المشورة التقنية للدول الأعضاء بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالسياسات.

٥٤ - وفي مجال تحليل السياسات الاقتصادية، سيتم قريبا نشر تقرير اللجنة المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٠: الشروط الأولية لتنمية أفريقيا في القرن الحادي والعشرين". ويستعرض هذا التقرير ويقارن أداء البلدان الأفريقية في عام ١٩٩٩، ويركز على العوامل الأساسية التي تتحكم في النمو، ألا وهي الدخل والفقر وعدم المساواة والهيكل الاقتصادي والاستثمار والحكم ورأس المال البشري. وقد وقف التقرير على أن السلام والاستقرار والحاجة إلى تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية شروط ضرورية للتنمية في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراسات بشأن مسائل من قبيل تعبئة المدخرات في أفريقيا؛ والوساطة المالية في أفريقيا؛ والتجارة وتشجيع الاستثمار؛ وإدارة الديون. والغرض العام لهذه الدراسات هو مساعدة الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للنمو والتنمية المستدامين. وقد عزي تواصل الصراعات القديمة في بعض البلدان واندلاع صراعات جديدة في بعضها الأخر إلى بواعث اقتصادية. ومن أجل دراسة العلاقة بين الحرب والاقتصاد، نظمت اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حلقة عمل بشأن الآثار التي تلحق التنمية من جراء الصراعات المدنية في أفريقيا، بغية إطلاع صناع السياسة على أساليب إدارة الأمور بعد انتهاء الصراع، فضلا عن إنشاء مؤسسات لفض الصراعات وإدارتها.

٥٦ - وفي مجال السياسة الاجتماعية وتحليل الفقر، ترمي أنشطة اللجنة إلى تشجيع اعتماد وتنفيذ سياسات فعالة للاقتصاد الكلي والقطاعات من أجل تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. وفي هذا الشأن، ركز ما اضطلع به من دراسات على أثار سياسات الاقتصاد الكلي على الإنصاف والنمو؛ واثر سياسات وبرامج مكافحة الفقر؛ والخصائص الجنسانية للفقر؛ واستراتيجيات كفالة استعمال النفقات العامة في أفريقيا لصالح الفقراء؛ وبناء القدرات اللازمة لتحليل الفقر ورصده. وتعبئة المهارات وتنميتها من العوامل الرئيسية في الحد من الفقر. غير أن ارتفاع معدل هروب رأس المال البشري (هجرة ذوي الكفاءات) من المنطقة يشكل شاغلا رئيسيا للحكومات. ومن أجل التصدي لهذه المسألة، نظمت اللجنة المؤتمر الإقليمي بشأن هجرة ذوي الكفاءات وبناء القدرات في أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وأوصى المؤتمر باتباع سياسات واستراتيجيات عملية لعكس اتجاه هجرة ذوي الكفاءات وبناء القدرات الأساسية اللازمة للإسراع بخطى التنمية في أفريقيا.

٥٧ - واستهدفت الأنشطة التي قامت بها اللجنة من أجل كفالة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة زيادة وعي صناع السياسة الأفارقة بالعلاقات المتبادلة القائمة فيما بين الأمن الغذائي، والسكان والبيئة، بما في

ذلك المستوطنات البشرية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وشمل ذلك ورقات ودراسات بشأن السياسات تناولت مسائل من قبيل أفضل ممارسات إدارة المسائل المترابطة؛ والتبادل التجاري على الصعيد دون الإقليمي في مجال المنتجات الزراعية؛ وتآكل التربة ودمار الموارد من الأراضي؛ وتيسير التحول الديمغرافي في أفريقيا؛ وديناميات الأمن الغذائي والسكان والبيئة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت خلاصة لتطبيقات العلم والتكنولوجيا في قطاع الصناعات الزراعية في بلدان أفريقية مختارة، بينما استكملت خلاصة المؤشرات الديمغرافية والزراعية والبيئية. وبدأ في عام ١٩٩٩ بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان إصدار نشرة نصف سنوية بعنوان "السكان والتنمية في أفريقيا". وتناول العدد الأول من هذه النشرة مسائل مثل السياسات السكانية الوطنية وأثرها على الحد من مستويات الخصوبة، والأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وشيوخة السكان. وبالإضافة إلى ذلك، عقد عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية والقيام بأنشطة تنفيذية أخرى لنشر النتائج التي خلص إليها مختلف الدراسات وتوفير محفل يتقاسم فيه صناع السياسة خبراتهم. وقامت اللجنة، كجزء من أعمالها في مجال الدعوة، بإنشاء موقعين على الإنترنت، أحدهما لنشر المعلومات عن السكان وأنشطة المتابعة التي تقوم بها أفريقيا لإعلان داكار/نغور المتعلق بالسكان والأسرة والتنمية المستدامة[٥] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٦] (شبكة المعلومات السكانية)، والآخر للمعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا (شبكة العلم والتكنولوجيا).

٥٨ - وأجرت اللجنة عددا من دراسات الحالة الإفرادية التحليلية بقصد إبراز الخبرات في مجال إصلاح القطاع العام في أفريقيا، وعرضت هذه الدراسات في مختلف اجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة. وتدعيما لتنمية القطاع الخاص بما فيه من مشاريع صغيرة الحجم ومشاريع كبيرة الحجم، شملت أنشطة اللجنة عرض تقرير بشأن استراتيجيات تنشيط تنمية القطاع الخاص في أفريقيا في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛ ودراسات حالة إفرادية تحليلية بشأن برامج تنمية القطاع الخاص في آسيا وأمريكا اللاتينية؛ وعرض خبرات واستراتيجيات التحويل إلى القطاع الخاص في أفريقيا؛ ومناقشة دور تقديم القروض الصغيرة في التنمية المستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا. ونظمت أيضا حلقة عمل بشأن تشجيع وتعزيز أسواق راس المال في أفريقيا.

٥٩ - وشملت الأنشطة الرئيسية المضطلع بها تدعيما لتشجيع المشاركة الشعبية عقد الاجتماع الأول للجنة التنمية البشرية والمجتمع المدني، الذي استعرض الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية[٧] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وندوة بشأن العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني.

٦٠ - وترمي الأعمال التي تضطلع بها اللجنة في مجال تسخير المعلومات لأغراض التنمية إلى تشجيع اتباع سياسات وأساليب واستراتيجيات لكفاءة استخدام تكنولوجيات المعلومات وشبكات الاتصال الحديثة في تصنيف ونشر معلومات عن التنمية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية والإحصاءات فيما يتعلق بالتنمية

المستدامة. ويتعلق جزء هام من رسالة اللجنة بزيادة وعي الحكومات الأفريقية بالإمكانات الضخمة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالنسبة للتنمية، وهو ما يتطلب سياسات عامة للتصدي لطائفة من المعوقات الخطيرة منها قصور نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، والقوانين والأنظمة التقييدية التي تعترض تدفق المعلومات، ونقص الفنيين المدربين في مجالات الحواسيب وإدارة البيانات، والعلوم، والهندسة والأعمال التجارية، والمسائل المتعلقة بإنشاء مواقع مضيفة على الإنترنت في المنطقة، ووضع خطط وسياسات واستراتيجيات وتطبيقات قطاعية ووصلات للهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصال. وفي هذا الصدد، شاركت اللجنة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية أو قامت بتنظيمها، بما في ذلك المنتدى الأول للتنمية في أفريقيا الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ حول موضوع "تحديات العولمة وعصر المعلومات لأفريقيا".

٦١ - وفي إطار عنصر الإحصاءات، اضطلعت اللجنة بعدد من الأنشطة تدعيما للنهوض بالإحصاءات من أجل التنمية، تضمنت دراستين رئيسيتين عن شمول وموالاة السجلات الوطنية للمنشآت وفهارس التجارة الدولية؛ وعقد اجتماع خبراء مخصص بشأن تحسين إحصاءات التبادل التجاري داخل أفريقيا مع الاهتمام باستعمال حزم البرمجيات؛ وثلاث حلقات عمل عن تنفيذ نظام عام ١٩٩٣ للحسابات القومية فيما يتعلق بالسكان وتعدادات السكان، وفيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية البيئية والمحاسبة في البلدان الأفريقية؛ وتقديم خدمات استشارية للدول الأعضاء بشأن تنظيم هيئات الإحصاء الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة وقامت بخدمة الاجتماع التاسع للجنة التنسيقية المعنية بتطوير الإحصاءات الأفريقية، الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩، لاستعراض أنشطة الأمانة في العام المنصرم وتقارير فرقة العمل المعنية برصد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتطوير الإحصائي في أفريقيا.

٦٢ - وتشمل المنشورات والمواد التقنية الرئيسية التي قامت اللجنة بإعدادها ونشرها خلال الفترة المستعرضة "الحولية الإحصائية الأفريقية، ١٩٩٩"؛ و "أفريقيا بالأرقام، ١٩٩٩"؛ والمرفق الإحصائي لـ "دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩"؛ وطبعتي عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإقليمية ودون الإقليمية المتكاملة. وشملت المواد التقنية "الحولية الإحصائية الأفريقية" على قرص إلكتروني، وتجهيز بيانات الحسابات القومية للنشر في "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا" لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛ و "الرسالة الأخبارية لمعلومات التنمية" لشهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بالشكلين المطبوع والإلكتروني.

٦٣ - وشملت الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة أثناء الفترة تقديم الخدمات الاستشارية لبعض الدول الأعضاء في إعداد واعتماد خطط وطنية للهياكل الأساسية للمعلومات والاتصال؛ وبدء تشغيل موقع اللجنة على الإنترنت؛ وإنشاء المركز الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز الجهود التعاونية المبذولة في تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، لا سيما من خلال الشراكة من أجل تكنولوجيات المعلومات والاتصال في أفريقيا وشراكة المعرفة العالمية.

٦٤ - واستهدفت الأنشطة في مجال المعلومات الجغرافية زيادة وعي الدول الأعضاء بفوائدها الفعلية والمحتملة بتشجيع اتباع سياسات وأساليب واستراتيجيات لكفاءة استعمالها كأداة للتخطيط والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشملت الأنشطة إعداد تقارير شددت على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الأهمية التجارية للمعلومات الجغرافية؛ ودراسة عن نظم المعلومات المتعلقة بالأراضي لاستعمال صناع السياسة الأفارقة؛ ونشرة عن رسم الخرائط والاستشعار من بعد؛ وقواعد بيانات عن نطاق شمول الخرائط، فضلا عن برامج لمرافق التعليم والتدريب في مجال المعلومات الجغرافية في أفريقيا. وعقدت الأمانة اجتماعا لفريق خبراء مخصص لموضوع توجهات المستقبل للمعلومات الجغرافية في أفريقيا كما عززت تعاونها مع المؤسستين الإقليميتين اللتين ترعاهما العاملتين في مجال المعلومات الجغرافية - المركز الإقليمي للتدريب على المسح الجوي والمركز الإقليمي لرسم الخرائط لموارد التنمية - فيما يتعلق بالسياسات والشؤون التقنية والإدارية.

٦٥ - وتركزت أعمال اللجنة في مجال التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا على تيسير وتسهيل عملية التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (A/46/651)؛ وتشجيع البناء المنسق والاستعمال الفعال للهياكل الأساسية للشبكات الإقليمية للنقل والاتصال؛ وتشجيع اتباع سياسات وآليات لتمويل مشاريع التعدين والطاقة؛ وتشجيع التعاون من أجل إدارة وتنمية واستعمال الموارد المائية العابرة للحدود، بما في ذلك أحواض الأنهار والبحيرات. وشملت الأنشطة المضطلع بها تدعيما لتيسير تنفيذ معاهدة أبوجا عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص لموضوع دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الإسراع بخطى التكامل الاقتصادي في أفريقيا؛ وإعداد مذكرات بشأن السياسات التي تتبع فيما يتعلق بالمسائل المستجدة التي تهم أفريقيا في المفاوضات التي تتم في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة؛ وإعداد دراسات جدوى عن إنشاء آليات تمويلية للتكامل الاقتصادي فيما بين عدد من المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية؛ وحلقة دراسية إقليمية عن مواءمة الالتزامات التي اضطلع بها عدد من الدول الأعضاء بموجب معاهدة أبوغا، مع إبرام اتفاقات في إطار الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف؛ وتقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن مسائل التجارة العالمية والمفاوضات الأخرى ذات الصلة.

٦٦ - وفيما يتعلق بتشجيع التكامل في قطاع النقل، نظمت اللجنة اجتماعا وزاريا إقليميا في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في ياموسوكرو، كوت ديفوار، لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ياموسوكرو المتعلق باتباع سياسة جديدة للنقل الجوي في أفريقيا. وشملت الأنشطة الأخرى دراسة عن أثر تحسين النقل الريفي على المرأة؛ وإعداد دراسات عن تخفيف القيود المفروضة على حقوق الحركة الجوية وتطوير الخدمات الجوية في أفريقيا؛ وإعداد دراسات عن تحويل الموانئ والسكك الحديدية إلى القطاع الخاص باستعمال الخبرات المكتسبة في أوغندا وموزامبيق. وقدمت أيضا خدمات استشارية للرابطات دون الإقليمية الثلاث لإدارة الموانئ في أفريقيا فيما يتعلق بتطوير الموانئ البحرية في كل منطقة من المناطق الفرعية. ونتج عن ذلك القيام، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بإنشاء الرابطة الأفريقية للتعاون في ميدان الموانئ، وهي منظمة إقليمية تنهض بمسؤولية وضع برامج وأنشطة للموانئ في أفريقيا. وتركزت الأنشطة التي اضطلع بها بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية وسائر وكالات الأمم المتحدة، لا

سيما المنظمة البحرية الدولية، على تبسيط وتقليل مشاكل النقل العابر في مختلف ممرات النقل العابر، فضلا عن إدخال وتنفيذ نظم المراقبة الخاصة بدولة الميناء ودولة العلم في أفريقيا.

٦٧ - وفي مجال تنمية إدارة الموارد المائية، أعدت اللجنة تقريرا عن تنمية الموارد الطبيعية في أفريقيا حدد التحديات والاستراتيجيات الرئيسية في قطاع المياه وقدمته للاجتماع الأول للجنة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا (١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). كما نظمت اللجنة أو شاركت في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية بشأن الموارد المائية، كان منها اجتماع كبار المسؤولين عن شؤون المياه في بلدان حوض نهر زمبيزي؛ واجتماع رؤساء مؤسسات أحواض الأنهار/البحيرات العابرة للحدود في أفريقيا؛ وحلقة عمل دون إقليمية حول مشكلة ياقوتية المياه في منطقة البحيرات الكبرى؛ وحلقة دراسية إقليمية ومؤتمر للمانحين حول إمدادات المياه والمرافق الصحية؛ والاجتماع الإقليمي الأفريقي بشأن الموارد المائية لحوض بحيرة تشاد؛ والمحفل العالمي الثاني للمياه الذي وضع "رؤية للمياه" في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين وإطار عمل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥؛ والاجتماع السنوي السابع لمجلس وزراء حوض النيل. وقدمت اللجنة خدمات الأمانة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمياه في أفريقيا، وتعاونت أيضا مع الوكالات الأعضاء في الفريق العامل المعني بالمياه التابع لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٦٨ - وأعدت اللجنة عددا من الدراسات وورقات المناقشة استعملت كوثائق معلومات أساسية في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي عقدت بشأن تنمية قطاعي التعدين والطاقة في أفريقيا، شملت دراسات عن مساهمة الشركات عبر الوطنية في قطاعي التعدين والطاقة في أفريقيا؛ وطرائق الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال من أجل تنمية الموارد المعدنية في أفريقيا، وتقدير كفاية الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية للتنمية المستدامة للموارد المعدنية؛ واستعراض نماذج للتنبؤ بالاحتياجات من الطاقة والكهرباء في أفريقيا. كما نظمت اللجنة أو شاركت في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات بشأن تنمية قطاعي التعدين والطاقة في أفريقيا، شمل عقد اجتماع لفريق خبراء خصص لموضوع تعبئة الموارد من أجل تنمية قطاعي التعدين والطاقة في أفريقيا؛ والاجتماع الأول للجنة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا؛ واجتماع مكتب المؤتمر الثاني للوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية والطاقة واستخدامها؛ واجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قطاع التعدين؛ واجتماع وزراء الطاقة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا؛ واجتماع منظمة العمل الدولية بشأن المسائل العمالية والاجتماعية في مجال المناجم الصغيرة الحجم.

٦٩ - وتمثل جزء هام من أعمال اللجنة بشأن تشجيع النهوض بالمرأة في عقد اجتماعات متابعة تدعيما لتنفيذ خطط العمل العالمية والإقليمية. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة وقامت بخدمة المؤتمر الإقليمي السادس المعني بالمرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة التي تحددت في منهاج عمل داكار لأفريقيا (انظر E/CN.6/1995/5/Add.2) ومنهاج عمل بيجين. وتشمل مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي رتبت حسب ما لها من أولوية ما يلي: الفقر،

وتعليم المرأة، والصحة، وحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في صنع القرار، والعنف ضد المرأة، والمؤسسات، والاقتصاد، ووسائط الإعلام، والبيئة، والطفلات في ظل الصراعات. وكان من النتائج الهامة التي تمخضت عنها المؤتمرات نتيجتان رئيسيان هما الإعلان المتعلق بدور المرأة في فض الصراعات، واعتماد خطة عمل أفريقية للإسراع بخطى تنفيذ المنهاجين على مدى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٧٠ - وفي إطار متابعة محفل بانكوك بشأن التمكين للمرأة الذي انعقد في عام ١٩٩٩، نظمت اللجنة اجتماعا في باجومبورا في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لوضع مختلف التوصيات الصادرة عن محفل بانكوك موضع التنفيذ. وأوصى اجتماع باجومبورا بإنشاء مركزين نموذجيين دون إقليميين لتنمية مشاريع سيدات الأعمال كآليتين داعمتين لتقديم خدمات التدريب والمعلومات. وتعكف اللجنة حاليا على إعداد منشور رئيسي بعنوان "تقرير عن المرأة الأفريقية، ٢٠٠٠" سيصدر قريبا.

٧١ - وأثناء الفترة المستعرضة، قامت المراكز الإنمائية دون الإقليمية التابعة للجنة، والتي تقع في المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة، بمضاعفة جهودها في مجال تقديم الدعم التقني للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية والتعاون معها؛ وتيسير الربط الشبكي وتبادل المعلومات فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيد دون الإقليمي؛ وتيسير تقديم خدمات التنسيق فيما يتعلق بالبرامج التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على الصعيد الوطني؛ وتعزيز تقديم خدمات اللجنة في المناطق دون الإقليمية.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٧٢ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تنفيذ مجموعة من الأنشطة المتعددة التخصصات في عدد من المجالات ذات الأولوية تمشيا مع أهدافها المتعلقة بما يلي: (أ) القيام بدور حفاز في مجال مواءمة القواعد والمعايير والصكوك القانونية؛ (ب) وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي بتيسير وضع سياسات متضافرة؛ (ج) ومساعدة الدول الأعضاء على تفهم الفرص والتحديات الناجمة عن العولمة والتجمعات الاقتصادية وتشكيل الكتل الاقتصادية الإقليمية؛ (د) وتقدير أثر تدابير التحويل إلى القطاع الخاص والإصلاح وتخفيف القيود؛ (هـ) وتشجيع مفهوم التنمية البشرية المستدامة لتحسين نوعية المعيشة، مع الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني (و) نشر معلومات وبيانات إحصائية موثوقة من أجل بناء القدرات في المجالات الإحصائية الجديدة.

٧٣ - وفيما يتعلق بالمواءمة والتوحيد ووضع القواعد، نفذت اللجنة عددا من الأنشطة التحليلية في مجالات البيئة والتجارة والتنمية القطاعية. وكان من المجالات المشمولة بالنشاط استطلاع إمكانيات إنشاء ومواءمة وإنفاذ معايير بيئية في قطاعات الطاقة والمياه والصناعة والنقل البري، بغية تعزيز القدرة على المنافسة وتيسير التجارة. وشملت هذه الأنشطة مواءمة القواعد والصكوك التشريعية المتعلقة بالتعاون في

مجال النقل على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، وبناء القدرات في مجال توحيد المقاييس في القطاع الصناعي في البلدان العربية؛ وتنفيذ السلسلة ١٤٠٠٠ من قواعد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمعيار الدولي لنظم الإدارة البيئية، وبناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة من بلدان اللجنة في ضوء الحواجز التقنية التي تعترض التجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية.[١٠]

٧٤ - وتعزيزا للتعاون الاقتصادي الإقليمي، اضطلعت اللجنة بعدد من الدراسات المتصلة بالسياسات، ونظمت اجتماعات في المجالات التالية: (أ) إدارة الموارد المائية المشتركة على أساس الأوضاع الحالية للطلب والعرض والممارسات الإدارية فيما يتعلق بالمياه في المنطقة، وهو مجال يحيط به القلق بوجه خاص بسبب ندرة الموارد المائية فيه ووجود أحواض مائية مشتركة؛ و(ب) تقدير حالة الربط بين شبكات الكهرباء لبلدان مجلس التعاون الخليجي وتحديد طرائق التعاون فيما يتعلق بربط الشبكات الكهربائية فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة؛ (ج) والتوصية بعدد من الأنشطة التي تستهدف تقرير سياسات في مجال النقل من شأنها أن توفر منظورا إقليميا بشأن الحالة الراهنة وآفاق المستقبل لإنشاء أساطيل بحرية ودورها في التجارة المنقولة بحرا، بغية مساعدة بلدان المنطقة على مواءمة سياساتها القطاعية في سياق الاتجاهات المستجدة للعولمة؛ (د) القيام، في الدورة التاسعة عشرة للجنة، باعتماد نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، الذي يشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية الرئيسية والموانئ البحرية والموانئ الجوية التي جاء بيانها في خريطة؛ (هـ) دراسة السياسات التصديرية والتسويقية بالنسبة لمنتجات زراعية مختارة في سياق التطورات الوطنية والاجتماعية والعالمية، وتقييم السياسات الزراعية في عدد مختار من البلدان الأعضاء في اللجنة.

٧٥ - وتألفت الأنشطة التي قامت بها اللجنة في مجال تشجيع السياسات الاجتماعية في المنطقة من دراسات عن سياسات التخفيف من حدة الفقر؛ والهجرة والسياسات السكانية؛ وسياسات الإسكان والاستراتيجيات الوطنية للإدارة الحضرية؛ وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في إنشاء أجهزة وطنية لشؤون المرأة وفي تعيين مراكز تنسيق في الوزارات لشؤون الجنسين.

٧٦ - وبقيت مسألة الآثار التي تنطوي عليها عملية العولمة بالنسبة للمنطقة شاغلا رئيسيا للجنة، وارتبطت ارتباطا وثيقا بهدف اللجنة المتعلق بمساعدة البلدان الأعضاء على مواءمة القواعد والمعايير والصكوك التشريعية من أجل زيادة القدرة على المنافسة وتيسير المشاركة في الاقتصاد العالمي في ظل عملية العولمة. واكتسبت أعمال اللجنة في هذا المجال بعدا إضافيا هو النظر في بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على العولمة. وتحقيقا لهذه الغاية، درست اللجنة التحديات التي تواجهها البلدان العربية في مجال تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة. وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، قدمت اللجنة تقييما تحليليا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة بين بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لغرض زيادة الوعي والتفهم في المنطقة للآثار والنتائج الاقتصادية والمالية لهذه الاتفاقات. وفيما يتصل باتفاقات منظمة التجارة العالمية وأثرها على بلدان المنطقة، أعدت اللجنة مجموعة من الدراسات والاجتماعات بشأن الآثار

المترتبة على المسائل المتفاوض عليها في اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان الأعضاء في اللجنة. كما اضطلعت بعدد من الدراسات التي ساهمت في وجود تفهم أفضل للتطورات التي تقع في النظامين الاقتصادي والمالي في ظل العولمة، مثل أسباب ونتائج التضخم في منطقة اللجنة، وتطور الأسواق المالية، ودور الاستثمار المباشر الأجنبي في التنمية الاقتصادية، ودراسة رائدة عن حماية المستهلك في بلدان مختارة في منطقة اللجنة في إطار نظام تجاري خففت قيوده.

٧٧ - ومن المسائل التي تتصل اتصالا وثيقا بالعولمة مسألة الأثر المترتب على عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة التشكيل وتدابير تخفيف القيود، التي استمرت في الاستحواذ على الاهتمام في أعمال اللجنة. وتم تقييم عدد من جوانب عملية التحويل إلى القطاع الخاص: (أ) درست مسألة تحويل قطاع الكهرباء إلى القطاع الخاص بإمعان النظر في تجارب بلدان المنطقة ومقارنتها بتجارب البلدان في مناطق أخرى؛ (ب) قيمت برامج التحويل إلى القطاع الخاص في بلدان مختارة للوقوف على إنجازاتها في ضوء الأهداف التي تحددت لعملية التحويل إلى القطاع الخاص في كل بلد. وفي نفس الاتجاه، واصلت اللجنة الاستفادة من أعمالها المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتحديد وتقييم خطط الدعم المتاحة وبالتوصية بنهج جديدة لدعم هذه المشاريع والتشديد على إقامة شبكة تضم هيئات تنمية الأعمال التجارية الموجودة في المنطقة.

٧٨ - وكدليل على اتساع الدور الذي تقوم به اللجنة في مجال تشجيع الحكم الصالح والشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، أكملت اللجنة عدة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في طائفة من المجالات، مثل شؤون الجنسين والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودور المنظمات العربية غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها المتكاملة؛ ودور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة.

٧٩ - واستمرت الأعمال المتعلقة بمشروع التنمية المجتمعية الذي يرمي، في جملة أمور، إلى تعبئة القدرات المحلية وتشجيع الاعتماد على الذات، في سياق تشجيع التنمية البشرية المستدامة. وأفضت الخبرات المتجمعة من هذا المشروع إلى عدد من الدراسات التحليلية، بينما يستمر جانبه التشغيلي من خلال تكرار تنفيذه في مواقع وبلدان أخرى.

٨٠ - وفي إطار تأدية اللجنة لدورها كمصدر رئيسي للمعلومات والإحصاءات، وبالإضافة إلى سلسلتها الإحصائية المتعلقة بمختلف المواضيع، بدأت اللجنة استعمال عدد من التطبيقات الحاسوبية وشقت سبلا جديدة ببدء إعداد قاعدة بيانات للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالجنسين وقاعدة بيانات أخرى للإحصاءات البيئية، وهما مسألتان من المسائل ذات الأولوية في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار أيضا، نشرت اللجنة دراسة إحصائية رائدة تقدم صورة لحالة الرجل والمرأة في البلدان العربية وأنشأت قسما للإحصاءات في موقع اللجنة على الإنترنت كمحاولة للوصول إلى جمهور أكبر.

٨١ - ولا يزال منشور "دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" يصدر كمصدر رئيسي للحقائق والمعلومات التحليلية عن التطورات الاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة إلى المنشور المسمى "لمحة عامة أولية عن التنمية الاقتصادية" الذي يقدم تنبؤات مبكرة بالتطورات الاقتصادية التي يمكن أن تقع في العام التالي.

٨٢ - وشملت الأنشطة التشغيلية الرئيسية للجنة تقديم التدريب في مجال شؤون الجنسين والتنمية البشرية والمستوطنات البشرية والإحصاءات البيئية. واستمر في عام ١٩٩٩ عقد سلسلة حلقات العمل الوطنية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالجنسين، التي بدأت في عام ١٩٩٨، وشملت تدريب نحو ٦٤٠ مشاركا من مستعملي هذه الإحصاءات ومن مُعِديها. وتكللت هذه الحلقات بعقد حلقة العمل الإقليمية الثانية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالجنسين التي كانت بمثابة محفل لتبادل الخبرات الوطنية. كما قدم التدريب في مجال استعمال المؤشرات الحضرية والإسكانية.

٨٣ - وشملت الأنشطة التنفيذية الأخرى تقديم المشورة لعدد من الدول الأعضاء بشأن مسائل تتصل بالتجارة الدولية، مثل التجارة الإلكترونية وأثر عولمة التجارة على بعض القطاعات، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية حسب المرحلة التي وصلتها في عملية الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٨٤ - وأوفدت إلى اليمن في الآونة الأخيرة بعثة متعددة التخصصات من المستشارين الإقليميين، برئاسة الأمين التنفيذي، ستبدأ سلسلة من الأنشطة التنفيذية في اليمن. وتم بالفعل تقديم خدمات استشارية في ميداني العلم والتكنولوجيا لمساعدة الحكومة اليمنية على إدخال سياسات للعلم والتكنولوجيا في خططها. ومن المتوقع إيفاد بعثات أخرى متعددة التخصصات إلى بلدان اللجنة مستقبلا من أجل تحقيق الحد الأقصى من الأثر.

الحواشي

(١) منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.E.24.

(٢) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، استنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١٩" (E/1999/39)، الفصل الرابع.

(٤) "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الحواشي (تابع)

(٥) انظر "المؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالسكان" في "النشرة السكانية للأمم المتحدة، ١٩٩٤"، الرقمان ٣٨/٣٧ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XIII.16)، الصفحات ٣٧ - ٤٦ (من النص الإنكليزي).

(٦) "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) "تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥" (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٩) منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4.

(١٠) انظر Legal Instruments Embodying the Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, done at Marrakesh on 15 April 1994 (منشور لأمانة "غات"، رقم المبيع GATT/1994-7).

- - - - -